دور الشاهد الشعري في التقعيد النحوي عند الزجاج في كتابه "معاني القرآن وإعرابه"

الباحثة/ شريهان إبراهيم أنس

الحمد لله الذى أنزل كتاباً كالشمس وضحاها، وأتبعه بسنَّة مطَّهرة كالقمر إذا تلاها، فمن اهتدى بهما كان كالنهار إذا جَّلاها، ومن أعرض عنهما كان كالليل إذا يغشاها، وصلاته وسلامه على الحبيب المصطفى، ومن سار على هداه إلى يوم الدين.

وبعد:-

فأبو إسحاق إبراهيم بن السرى بن سهل الزجاج صاحب كتاب "معاني القرآن وإعرابه" ولد فى بغداد ونشأ فيها وتتلمذ على يد شيوخها من أمثال المبرد وثعلب، وتوفى بها، وعاش الزجاج فى القرن الثالث الهجرى وأوائل القرن الرابع الهجرى، والأرجح أن الزجاج ولد ببغداد سنة إحدى وأربعين ومائتين ، وتوفى في بغداد في سنة ثلاثمائة وإحدى عشرة للهجرة، تسعمائة وثلاث وعشرين ميلادية[1].

لقد كان الزجاج من أهل الدين والفضل حسن الاعتقاد جميل المذهب، وكان على مذهب أحمد بن حنبل، مؤثراً لمذهبه، حتى كان آخر ما قاله وهو على فراش الموت: "اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل"[2].

لقد كان الزجاج واسع العلم رحب الفكر ثقة، وكان من المعلمين تلميذاً لثعلب والمبرد، وأستاذاً لابن السراج، وأبى على الفارسى، والحسن بن بشر الآمدى، والزجاجى، الذى نسب إليه.

والزجاج مع كل هذا فهو علم له مكانته بين العلماء والنحاة، فقد قدم للنحو العربى والمهتمين به، وللمكتبة العربية خدمات جليلة، فكتبه التى نالت تقديراً وذيوعاً بين أمثالها من كتب النحو واللغة، والتى أسهمت مواضيعها فى خدمة النحو العربى، ولغاته، وهى من جلال القدر وسمو التأليف بمكان، فمن هذه الكتب التى ألفها الزجاج فى خدمة النحوكتابه "معاني القرآن وإعرابه" وهو من أهم كتب الزجاج، كتَّاب التراجم يقدمونه على سائر كتبه، وربما ذكروا قبله كتاب "ما فسر من جامع النطق"، والواقع أن كتاب "معانى القرآن وإعرابه" هو أكبر كتب الزجاج من حيث الحجم، فقد صدرت أفضل طبعاته وهى التى شرحها وحققها عبد الجليل عبده شلبى، في خمسة مجلدات، وهو كتاب من أشهر كتب النحو العربى، وموضوعات الكتاب تتلخص فى فن الإعراب للآيات القرآنية، وهو مقصد أساسى للزجاج، والمعنى ينبنى على هذا الإعراب، وما

لم يتوقف على إعراب ينقل ما قال المفسرون فيه، فيقول مثلاً: والذي فى التفسير، أو قال المفسرون، فيكون عمله الرواية لا غير، ويختم عبارته بقوله والله أعلم[3].

ويذكر ياقوت فى معجم الأدباء: "ابتدأ أبو إسحاق بإملاء كتابه الموسوم بمعانى القرآن، فى صغر سنه خمس وثمانين ومائتين، وأتمه فى شهر ربيع الأول سنة إحدى وثلاثمائة"[4].

ونخلص إلى أن هذا الكتاب تتضح القيمة الكبيرة له، والذى وضح فيه أراءه النحوية والصرفية واللغوية، بالإضافة إلى ما جمع فيه من خلاصة لعدد كبير لآراء علماء النحو واللغة السابقة له، وتتزايد قيمته وأهميته إذا علمنا أنه كان متداولاً بكثرة، وأن عدداً كبيراً من تلامذة الزجاج وغيرهم قد اعتمدوا عليه، فهو مرجع فى اللغة ومرجع للتفسير.

ولقد بدأ الزجاج في تفسير القرآن بالاستشهاد بالشعر، ففى القرآن كلمات غريبة يحتاج المفسر عند بيان معناها إلى الاستشهاد بشئ من كلام العرب، ليعلم أن ذلك لم يخرج عن حدود اللسان العربى فيطمئن إلى صحة التفسير، وبذلك تظهر لنا أهمية الشعر فى الاستشهاد والاحتجاج ، وإقامة الحُجج والبراهين، انصرف الزجاج إلى الشعر يستخرج منه الشواهد معتمد عليها فى الاستشهاد نظراً لأهمية الشاهد الشعري الكبرى فى العلوم العربية إذ تُبنى على الشاهد كثير من القواعد النحوية، ويؤسس عليه كثير من المعانى والأساليب اللغوية ويُستفاد بالشواهد فى شرح معانى المفردات اللغوية؛ ولذلك لا يخلو كتاب لغة أو تفسير أو نحو من الاستشهاد بالشعر، فألّفت كثير من الكتب التى تناولت الشواهد الشعرية جمعاً وشرحاً ودراسة وتوثيقاً، نظراً للمكانة السماعية للشعر عند العرب فقد أودعوه لغتهم ومعارفهم، وكل ما يهم حياتهم لذلك سرى الشعر على ألسنة العرب، وتناقلوه مشافهة، واهتموا به وبلغوا فى ذلك حداً يصل إلى درجة التفرد والتميز، وكان اعتماد الزجاج علي الشاهد الشعري في تقعيد القواعد أمراً مسلماً به؛ لأن هذه الشواهد جاءت على أنها حاملة للغة فتلك الشواهد الشعرية موثقة توثيقاً محكماً، وكان اجتهاد النحاة فى الحصول على النص الموثق اجتهاداً فاق غيره، بحيث لم يتساهل فى هذه النصوص، لذا كان الاعتماد على الشواهد الشعرية فى التقعيد النحوى من الأهمية بمكان وذلك لتوافر الثقة عنها بجانب صدقها، فلقد تعددت فنون وأشكال الشواهد الشعرية وساهمت فى التقعيد النحوى. فقيمة الشاهد فى إصابة معناه، وصحة قاعدته فى موضع الاستشهاد، وسلامته من التصحيف (التصريف)، والبعد عن الاضطرار[5].

وبعد هذا القول عن دور الشاهد الشعرى في التقعيد النحوي في كتاب"معاني القرآن وإعرابه" يتضح لنا أن وجود الشاهد الشعري يقرر قاعدة لغوية ويثبتها ويوضحها، وذلك لأن الشواهد مستقرة من كلام العرب ، وهذا مادفع الزجاج للإستشهاد بالشواهد الشعرية فأهمية الشاهدالشعري

تكمن في دوره في التقعيد النحوي ، ويتضح لنا ذلك من خلال عرض بعض الشواهد الشعرية التي تقر قاعدة نحوية في كتابه "معاني القرآن وإعرابه".

****فمن شواهد الحروف المبنية حذف النون للتخفيف**

ذكر قول الشاعر:

تَرَاهُ كالثُّغَام يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذا فَلَيْنِى[6]

البيت من بحر الوافر للشاعر عمرو بن معدي كرب الزبيدى.

موضع الشاهد فيه:

"فَلَيْنِى" والأصل "فَلَيْنَنِى" فحُذِفَ إحدى النونين طلباً للخفة وعليه ذكر الزجاج قوله تعالى: ﴿**فَبِمَ تُبَشِّرُونَ**﴾[7]، بكسر النون قرأ بها نافع، والأصل "فبم تبشرونَنِ" فاستثقل النونان، فحذفت إحداهما وقيل الحذف من الإدغام، كأنها "فبم تُبَشِّرونَّ"، بتشديد النون، فحذفت إحدى النونين لثقل التضعيف والخفة [8].

آراء النحاة فى الشاهد:

الرأى الأول: لقد ذهب سيبويه[9]، وابن مالك[10]، إلى حذف النون للتخفيف وأنَّه إذا اجتمعت نون الوقاية مع نون النسوة "الرفع" وحذفت إحدى النونين للتخفيف فالباقية هى نون الوقاية؛ لأنها إنما أوتى بها لصون الفعل من الكسر.

الرأى الثانى: أما المرادى[11] وابن هشام[12]، والسيوطى[13] قالوا بأن النون المحذوفة فى "فَلَيْنِى" هى نون الوقاية والباقية نون النسوة لكونها اسماً وهى نون الرفع "الفاعل"، والفاعل لا يجوز حذفه وكذلك الأمر في"شرح أبيات سيبويه"ذكرالسيرافي قوله" الشاهد فيه أنه حذف إحدى النونين، والمحذوفة التي مع الياء، والأولى لا يجوز حذفها لأنها ضمير الفاعلات، والفاعل لا يجوز حذفه. وهذا يبين لك أن النون الثانية هي المحذوفة"[14]، ويقرأ نافع بكسر النون مخففة وصلاً وذلك بحذف نون الوقاية ونقل حركتها الكسرة إلي نون الرفع التي قبلها تخفيفا ثم حذفت الياء اكتفاءا بالكسرة التي قبلها في الدلالة عليها فصارت هكذا "فَبِمَ تُبَشّرُونِ".

الرأى الأولى بالصواب :

الرأى الثانى فنون الوقاية إنما أوتى بها، لصون الفعل ووقايته من الكسر، وحين تتصل به نون النسوة يمكن التعويض عن نون الوقاية بكسر نون النسوة بعد أن كانت مبنية على الفتح، وتغيير الحركة لمناسبة الياء معهود فى الأسماء إلى جانب أن نون النسوة اسم وإن صارت جزءاً من

الفعل فهى فاعل والفاعل لا يجوز حذفه مع ملاحظة أن سيبويه قرأها بالكسر وهى قراءة أهل المدينة ولكن كان له رأى آخر فى حذف النون كما سبق

***ومجئ إنَّ بمعنى نعم**

يقول الشاعر:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهْ[15]

البيت من البحر الكامل للشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات.

موضع الشاهد فيه:

استشهد الزجاج على مجئ (إنَّ) بمعنى نعم، وعليه ذكر الزجاج قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[16]، وهو "إنَّ" قد وقعت موقع "نعم"، وأن اللام وقعت موقعها، وأن المعنى هذان لهما ساحران[17].

آراء النحاة فى الشاهد:

للنحاة عدة آراء منها:

أن "إنَّ" هنا بمعنى نعم وهو قول ابن يعيش[18]، ابن مالك[19]، وابن هشام[20]، فلقد توارد الاستشهاد بهذا البيت فى كتبهم على ذلك، إلى جانب ابن هشام فى كتابه "مغنى اللبيب" مثل لهذا الشاهد بقول الزبير (رضى الله عنه) حين قِيل له: "لعن الله ناقة حملتنى إليك" فقال رداً عليه: "إنَّ وراكبها" أى نعم وَلعن راكبها[21].

وخالفهم فى ذلك أبى عبيد القاسم بن سلام، فالهاء فى قول قيس الرقيات "إنَّه" عند المثبتين للسكت، وعند أبى عبيد ضمير الشأن، وخبره محذوف[22]، حيث قال: "وهذا اختصار فى كلام العرب يكتفى منه بالضمير، لأنه قد عُلم ما أراد به قائله".

واستشهد على ذلك بما جاء فى الحديث حين قال المهاجرون:

"يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، وإنهم آوونا، وفعلوا بنا، فقال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: بلى يا رسول الله– قال "فإن ذلك" والشاهد فيه قوله: "فإنَّ ذلك" قد حذف خبر "إنَّ" للعلم به، والتقدير: فإن معرفتكم بصنيعهم وإحسانهم مكافأة منكم لهم أى فإن ذلك مكافأة لهم[23]. وَرُدَّ ابن الشجرى هذا القول بأن ضمير الشأن لا يجوز حذف خبره، بل يجب التصريح بجزأى الجملة من خبره[24].

ويقرأ أبوعمرو البصري بتشديد نون"إنْ"مفتوحة"إنَّ"، وبالياء الساكنة بعد الذال في "هَذَين" وتخفيف نونه مكسورة نحو: "إنَّ هَذينِ" علي أن "إنَّ" هي المؤكدة العاملة وهذين اسمها منصوب بالياء ، واللام للتأكيد وساحران خبرها مرفوع بالألف لأنه مثني وهذه قراءة جيدة من حيث العربية .

الرأى الأولى بالصواب:

على ضوء ما ذكر فى شاهد الزجاج وما قيل فيه من آراء النحاة يرجح الباحث قول النحاة فى مجئ "إنَّ" بمعنى نعم، خلافاً لرأى أبى عبيد القاسم بن سلام، لورود ذلك فى كلام العرب شعراً ونثراً، وهو قول أغلب النحاة.

***ومن شواهد الأسماء المبنية الإشارة بأولئك إلى جمع غير العاقل**

يقول الشاعر:

ذُمَّ المَنَازلَ غيرَ مَنْزلةِ اللَّوَى والعَيْشَ بعْدَ أولئكَ الأيَّامِ[25].

البيت من بحر الكامل لجرير بن عطية الخطفى.

موضع الشاهد فيه:

"أولئك الأيامِ" استشهد به الزجاج على استعمال أولئك فيما لا يعقل وهى الأيام، حيث ذكر الزجاج فى حديثه قوله عز وجل: ﴿**وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا**﴾[26]، قال أولئك فى غير الناس[27].

آراء النحاة فى الشاهد:

للنحاة فى الإشارة بأولئك إلى الجمع غير عاقل آراء:

1- إن "أولئك" مما يشار به إلى العقلاء وغيرهم، وهذا رأى أغلب النحاة كالزمخشرى[28]، ابن يعيش[29]، وأبى حيان[30]، وعليه جاءت الآية الكريمة السابقة وشاهد الزجاج.

2- إن "أولئك" تختص بمن يعقل، وهو رأى ابن عطية[31]، فيرى أنه إنما عُبِّر بأولئك عن السمع والبصر والفؤاد فى الآية الكريمة؛ لأنها أجريت مجرى العقلاء، لما كانت مسئولة عن أحوالها شاهدة على أصحابها، وذكر الشاهد السابق وقال: بأن الرواية الصحيحة للبيت "أولئك الأقوام" وعليه فلا شاهد فيه.

3- إن الغالب فى أولئك أن يشار بها إلى العقلاء، ويقل مجيئه لغير العقلاء، كما فى البيت وهو رأى ابن هشام[32].

الرأى الأولى بالصواب :

ما ذهب إليه أصحاب الرأى الأول والزجاج من أن أولئك يستعمل للعاقل وغير العاقل؛ إذ الآية الكريمة أعظم دليل وحجة على جواز الإشارة بأولئك للجمع غير العاقل.

***ومن شواهد الأفعال المبنية حذف النافى مع الناسخ برح**

قال الشاعر:

وأَبْرَحُ مَا أَدَام الله قَوْمِى بحمد الله منتطقاً مُجيداً[33]

البيت من البحر الوافر لخداش بن زهير بن ربيعة.

موضع الشاهد فيه:

قوله "أبرحُ" استشهد به الزجاج على حذف حرف النفى الذى يلزم أن يسبق زال وأخواتها، وعليه ذكر قوله تعالى: ﴿**لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ**﴾[34]، وقد تقرر لدى النحاة أن هذه الأفعال لا تعمل عمل كان إلا بشرط أن يتقدمهن نفى أو شبهه، لأن الغرض منها إثبات الخبر واستمراره وإذ عريت من حرف النفى لم تفد الإثبات فلا يكون الإيجاب إلا مع حرف النفى، إلا أن حرف النفى قد يحذف فى بعض المواضع وهو مراد كما فى الشاهد السابق، إذ التقدير فى البيت: لا أزال[35] .

آراء النحاة في الشاهد:-

الرأي الأول: ألا وهو **رأي الزجاج** وأبرح أي لا أزال أي إنه يجوز حذف النافي من "يزال وأخواتها" في القسم وغيره ، لأن ملازمة النفي لها في الأستعمال يكون قرينة عند حذفه كما قال الزجاج ذلك في استشهاده ، وأيد ابن جني ذلك بقوله "فأما عذر حذف هذه الحروف فلقوة المعرفة بالموضع"[4]؛ والرضي[5]أيضاً قال بحذف النافى مع الفعل إذا كان مضارعاً أو ماضياً وذلك بقوله "ما كان منها بلفظ الماضى نُفى بـ ما أو لا أو إن وما كان منها بلفظ المضارع نُفى بكل ناف حتى بـ "ليس".

وذكر قول الشاعر:

تنفك تسمع ما حييـــــت بهالك حتى تكونه

البيت من بحر الكامل للخليفة بن بزار[36].

الرأى الثاني: إنه لا يسوغ حذف النافى الذى يلزم أن يسبقها إلا بشروط:

* أن تقع فى جواب القسم.
* أن تكون مضارعة.
* أن يكون النافى لا.

وهو رأى سيبويه[37]، والفراء[38]، والزمخشرى، وابن يعيشوذكروا الشاهدين التاليين:-

قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ**﴾[39]،

وقول الشاعر:

فَقُلْتُ يَمينَ الله أَبرحُ قَاعِداً وَلَو قَطَعُوا رَأسِى لديكِ وأوصَالى[40].

البيت من بحر الطويل للشاعر الجاهلى امرئ القيس الكندى والمعني لاأبرح.

موضحا الفراء رأيه بذكر قوله عزوجل : ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[41]، معناه لا تزال تذكر يوسف و(لا) قد تضمر مع الأيمان، لأنها إذا كانت خبراً لا يضمر فيها (لا) لم تكن إلا بلام؛ ألا ترى أنك تقول: والله لآتينك، ولا يجوز أن تقول: والله آتيك إلا أن تكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أضمرت.

واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأى لديك وأوصالى

والمعنى لا أبرح[42].

وموضحاً ذلك الزمخشرى فى كتابه الكشاف بقوله "يحذف حرف النفى لأنه لا يلتبس بالإثبات، لأنه لو كان إثباتاً لم يكن بدّ من اللام والنون"[43]، وذكر ابن يعيش فى شرحه المفصل "وإنما يسوغ حذفه إذا وقع فى جواب القسم، وذلك لأمن اللبس، وزوال الإشكال"[44].

الرأى الأولي بالصواب :

الرأى الثانى فحرف النفى قد يُحذف من زال وأخواتها فى غير القسم، ويؤيد ذلك السماع والقياس، فمن المسموع ما ذكر من قول الشاعر:

تنفك تسمع ما حييـــــت بهالك حتى تكونه
وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقاً مجيداً

وتحفظ النحاة المتأخرون أكثر من القدماء، فاشترطوا لحذف "لا" أن يكون ما بعدها فعلاً مضارعاً جواباً للقسم، أما إن كان ما بعدها فعلاً ماضياً أو جملة اسمية، فحملوا ما جاء منه على الضرورة أو الشذوذ، ثم تأولوها[45].

أما من حيث القياس فلو نظرنا لما اشترطه النحاة فى حذف النافى من زال وأخواتها، لوجدنا أن الغرض من تلك الشروط أمن اللبس وزوال الإشكال كما قال ابن يعيش فى شرحه المفصل؛ ففى القسم لا يلبس بالموجب، إذ زوال اللام والنون مع القسم دليل على عدم إرادة الموجب كما قال الزمخشرى فى كشافه، وما بعده من شروط متعلقة به من كونه مضارعاً؛ لكونه فى القسم أكثر استعمالاً من الماضى، وكون النافى "لا" لأنه يخلصه للاستقبال، وشرط الفعل الواقع فى جواب القسم أن يكون مستقبلاً، وهو غرض يتحقق مع "زال وأخواتها" فى غير القسم؛ فلزوم النفى إياها لا يلتبس بالإيجاب.

*** الاستثناء بغير**

قال الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فى غصونٍ ذاتِ أَوْ قَالِ[46]

البيت من بحر البسيط لأبى قيس بن رفاعة من الأنصار.

موضع الشاهد فيه:

قوله "غَيْرَ أن نطقت" حيث إن الزجاج أجاز النصب على الاستثناء وهو جائز فى غير القرآن، ولا يجوز فى القرآن لأنه لم يقرأ به، وعليه ذكر قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾[47][48].

آراء النحاة فى الشاهد:

عند الفراء "غَيْرَ أن نطقت" حيث إن "غيرَ" منصوبة على الاستثناء، إذ يجوز على رأيهم نصب "غير" فى كل موضع يحسن فيه "إلا" تم الكلام أو لم يتم، وأجاز: ما جاءنى غيرَك. قال الفراء: هى لغة بعض أسد وقضاعة[49].

وهذا ممتنع عند البصريين فلا يجوز عندهم نصب "غير" إذا ضمنت معنى "إلا" فى الاستثناء المفرغ، نحو "ما جاءنى غيرك" لأن الكلام غير تام [50].

***ومن شواهد المجرورات**

****حذف حرف الجر**

قال الشاعر:

نغالى اللحم للأضياف نيئاً ونبذله إذا نضج القدور

البيت من البحر الوافر للشاعر الحطيئة.

موضع الشاهد فيه:

"نغالى اللحم" حيث حُذِفَ حرف الجر، والتقدير: "نغالى باللحم"، وعلى هذا ذُكِر قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ**﴾[51]، أى على عقدة النكاح. ومثله قول العرب: ضرب فلان الظهر والبطن، والمعنى على الظهر والبطن[52].

آراء النحاة فى الشاهد:

قال المبرد فى كتابه "المقتضب" عن حذف حرف الجر: "ليس بجائز عندى لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض"[53].

قال المرادى فى كتابه "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك": "والذى قرره المغاربة، أن لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا فى باب "القسم"[54].

قال الله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ**﴾[55]، أى على عقدة النكاح. ومثله قول الشاعر:-

نغالى اللحم للأضياف نيئاً ونرخصه إذا نضج القدور

المعنى: نغالى باللحم، ومثله قول العرب: ضرب فلان الظهر والبطن والمعنى: على الظهر والبطن، فهذا الذى استعمل من حذف حرف الجر موجود فى كتاب الله، وفى إشعار العرب وألفاظها المنثورة، وهو عندى مذهب صالح[56].

يقول الزجاج فى موضع آخر قوله تعالى: ﴿**وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ**﴾[57]، معناه: لا تعزموا على عقدة النكاح، وحذف "على" استحقاقاً كما تقول: ضرب زيد الظهر والبطن، معناه على الظهر والبطن، وقال سيبويه: إن الحذف فى هذه الأشياء لا يقاس[58].

وذكر عباس حسن فى كتابه النحو الوافى: أن إجازة تعدية الأفعال مباشرة إلى المفعول به، وإن كان حقها أن تتعدى بحرف الجر؛ أن هذا غير قياس ومنعوا محاكاته منعاً للخلط بين الفعل اللازم والمتعدى؛ ودفعاً لفساد المعنى[59].

***ومن شواهد الفعل المعرب جواز إسكان حرف الإعراب لغير الجزم فى الضرورة الشعرية**

يقول الشاعر:

فَاليَومَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثماً مِنْ اللهِ وَلا وَاغِلِ[60].

البيت من بحر السريع للشاعر الجاهلى امرئ القيس.

موضع الشاهد فيه:

استشهد به الزجاج حيث سكَّن الشاعر حرف الإعراب "الباء" لغير الجزم فى "أشربْ" طلباً للتخفيف[61].

آراء النحاة فى الشاهد:

لقد اختلف النحاة فى جواز إسكان حرف الإعراب:-

القول الأول: المنع مطلقاً فى الشعروغيره، وهو قول المبرد، وأجاب عن الشاهد بأن الرواية الصحيحة للبيت "فاليوم أسقى"[62].

القول الثانى: جواز الإسكان فى الضرورة الشعرية وعليه تم إسكان حرف الإعراب "أشربْ" طلباً للتخفيف، والمنع فى الاختيار، وهو قول سيبويه، وأجاب عن قراءة أبى عمرو فى الآية الكريمة: ﴿**فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ**﴾[63]، بإسكان الهمزة فى "بارئْكم" بأن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوى سكوناً[64].

القول الثالث: الجواز مطلقاً فى الشعر وغيره وهو قول ابن عصفور[65]، وأبى حيان[66]، حيث إنه قام بالرد على من قال باختلاس الكسرة فى قراءة أبى عمرو "بأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله (ﷺ)، ولغة العرب توافقه على ذلك".

الرأى الأولى بالصواب :-

القول الثالث وذلك لما أورده أصحاب الرأى الثالث من أدلة سواء أكانت آية قرآنية أو بيت شعرى.

بالنسبة للرأى الثانى فتم الرد عليه من قبل أبى حيان، وأما بالنسبة للرأى الأول فيمكننا الرد بأن ما ذكره المبرد من أن الرواية الصحيحة "فاليوم أسقى" بأنه على تقدير صحة هذه الرواية، فلا يوجد شك فى صحة الرواية الأولى، إذ قد نُقلت عن من هو ثقة كسيبويه.

بعد دراسة الشواهد الشعرية دراسة نحوية فى "معانى القرآن وإعرابه" للزجاج يتضح لنا أهم النتائج:-

*أثبت البحث أن نون الوقاية إنما أوتى بها، لصون الفعل ووقايته من الكسر، وحين تتصل به نون النسوة يمكن التعويض عن نون الوقاية بكسر نون النسوة بعد أن كانت مبنية على الفتح.

* صواب رأى من قال أن "إن" تأتى بمعنى نعم خلافاً لأبى عبيدة.

*أثبت البحث ما ذهب إليه الزجاج من أن أولئك يستعمل للعاقل وغير العاقل؛ إذ الآية الكريمة أعظم دليل وحجة على جواز الإشارة بأولئك للجمع غير العاقل.

* إسكان آخر المضارع المتصل بالضمير الغير جازم ضرورة من الضرورات الشعرية.

****قائمةالمصادروالمراجع****

* القرآن الكريم.
* "معانى القرآن وإعرابه"، لأبى إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج، تحقيق الدكتور: عبد الجليل عبده شلبى، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، 1988م.
* "الأعلام"، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلى الدمشقى، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

* "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، لأبى محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
* "البحر المحيط فى التفسير"، لأبى حيان محمد بن يوسف بن على الأندلسى، تحقيق: صدقى محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
* "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، لأبى محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى، شرح وتحقيق: عبد الرحمن على سليمان، أستاذ اللغويات فى جامعة الأزهر، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، 2008م.
* "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، لعبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الرابعة، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1997م.
* "الخصائص"، لأبى الفتح عثمان بن جنى الموصلى، الطبعة الرابعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
* "شرح ابن عقيل" ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، تحقيق /محمد محيي الدين عبدالحميد، ط6، دارالفكر، بيروت ، 1974م.
*"شرح أبيات سيبويه" ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، تحقيق/الدكتور محمد علي الريح هاشم، مراجعة/طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،1974م
* "شرح التسهيل"، لأبى عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوى المختون، الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.
* "شرح الكافية الشافية"، لأبى عبد الله جمال الدبن محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدى، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
* "شرح المفصل"، لأبى البقاء، يعيش بن على بن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.
* "ضرائر الشعر"، لأبى الحسن على بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.
* "غريب الحديث"، لأبى عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروى البغدادى، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد– الدكن، 1964م.
* "الكتاب"، لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1988م.

* "المحرر الوجيز"، لأبى محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي ، تحقيق: د. عبد السلام عبد الشافى محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1422هـ.
* "المحكم والمحيط الأعظم"، لأبى الحسن على بن إسماعيل بن سيدة، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
* "معانى القرآن"، لأبى زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتى، محمد على النجار، عبد الفتاح الشلبى، الطبعة الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
* "معجم الأدباء"، لأبى عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموى، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامى، بيروت، 1993م.
* "مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب"، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ود. محمد على حمد الله، الطبعة السادسة، دار الفكر، دمشق، 1985م.
* "المقتضب"، لمحمد بن يزيد المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.
* "النحو الوافى"، لعباس حسن ، الطبعةالخامسةعشر، دارالمعارف.
* "همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع"، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، مصر.

المجلات

* "معايير الشاهد الشعري في الترجيح النحوي" ، سامي عوض ، يوسف راتب عبود ، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث ، مجلد3 ، العدد الأول ، 2017م.

[1]"الأعلام"، لخير الدين بن محمود بن محمد الزركلى، ج 1، ص 40، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002م.

[2]"معجم الأدباء"، لياقوت الحموى، ج 1، ص 51، و"بغية الوعاة"، للسيوطى، ج 1، ص 413.

[3] انظر: "معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 1، ص 21- 24.

[4]"معجم الأدباء"، لياقوت الحموى، ج 1، ص 63.

[5] "معايير الشاهد الشعرى فى الترجيح النحوى"، سامى عوض، يوسف راتب عبود، ص 93، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، العدد (1)، 2017م.

[6]تخريج الشاهد/ذكره السيوطي في الهمع 1/ 65، وابن يعيش 3/ 91، وسيبويه ج2 ص154.

[7]سورة الحجر، آية (54).

[8]"معانى القرآن"، للزجاج، ج 3، ص 181.

[9]"الكتاب"، لسيبويه، ج 3، ص 520.

[10]"شرح التسهيل"، لابن مالك، ج 1، ص 140.

[11]"توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، لأبى محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله المرادى، ج 1، ص 379، شرح وتحقيق: عبد الرحمن على سليمان، أستاذ اللغويات فى جامعة الأزهر، ط 1، دار الفكر العربى، 2008م.

[12] "مغنى اللبيب"، لابن هشام، ج 1، ص 808.

[13]"همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع"، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، ج 1، ص 262، تحقيق: عبد الحميد هنداوى، المكتبة التوفيقية، مصر.

[14]"شرح أبيات سيبويه" ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي،ج2، ص265، تحقيق/الدكتور محمد علي الريح هاشم، مراجعة/طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر،1974م

[15]تخريج الشاهد/ ينسب هذا الشاهد إلى ابن الرقيات وهو موجود في ديوانه. وهو من شواهد سيبويه 2/ 279 ، انظر: الأغاني 1/ 16،والخزانة 4/ 485.

[16]سورة طه، آية (62).

[17]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 3، ص 363.

[18]انظر"شرح المفصل"، لأبى البقاء يعيش بن على بن يعيش، ج 2، ص 358، تقديم/ د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولي ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2001م.

[19]انظر"شرح التسهيل"، لأبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، ج 2، ص 33، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوى المختون، الطبعة الأولي ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، 1990م.

[20]انظر: "مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب"، لأبى محمد عبد الله بن يوسف بن هشام، ج 1، ص 57، تحقيق: د. مازن المبارك ود. محمد على حمد الله، الطبعة السادسة ، دار الفكر، دمشق، 1985م.

[21]نفس المصدر.

[22]انظر"خزانة الأدب"، للبغدادى، ج 11، ص214.لم أجده فى كتبه.

[23]"غريب الحديث"، لأبى عبيد القاسم بن سلام، ج 2، ص 271، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط 1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد- الدكن، 1964م.

[24] انظر"خزانة الأدب"، للبغدادى، ج 11، ص 214.لم أجده فى كتبه.

[25]تخريج الشاهد/في المقتضب للمبرد: 1/ 185، وشرح المفصل: 3/ 126، 333، 4/ 36، وخزانة الأدب: 2/ 467.

[26]سورة الإسراء، آية (36).

[27]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 3، ص 239- 240.

[28]"الكشاف"، لأبى القاسم محمود بن عمرو الزمخشرى، ج 2، ص 667، ط 3، دار الكتاب العربى، بيروت، 1407هـ.

[29]"شرح المفصل"، لابن يعيش، ج 2، ص 362.

[30]"البحر المحيط"، لأبى حيان محمد بن يوسف بن على الأندلسى، ج 7، ص 48، تحقيق: صدقى محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

[31]"المحرر الوجيز"، لأبى محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي ، ج 3، ص 456، تحقيق: عبد السلام عبد الشافى محمد، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1422هـ.

[32]"أوضح المسالك"، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد ابن هشام، ج 1، ص 140، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

[33]تخريج الشاهد /البيت لخداش بن زهير في لسان العرب 10/ 354، 355 "تطق"؛ وخزانة الأدب 9/ 234؛ والدرر 2/ 46.

[34]سورة الكهف، آية (60).

[35]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 3، ص 298.

[4]"الخصائص" ، لابن جني ، ج2 ، ص 286.

[5]"شرح الكافية الشافية" ، لابن مالك ، ج1 ، ص 382 .

[36]"شرح الكافية الشافية"، لابن مالك، ج 1، ص 382.

[37]"الكتاب"، لسيبويه، ج 3، ص 504.

[38]"معانى القرآن"، للفراء، ج 2، ص 54.

[39]سورة يوسف، آية (85).

[40]تخريج الشاهد: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص32؛ وخزانة الأدب 9/ 238، 239، 10/ 43، 44، 45؛ والخصائص 2/ 284؛ والدرر 4/ 212 ،وشرح المفصل 7/ 110، 8/ 37، 9/ 104؛ والكتاب 3/ 504.

[41]سورة يوسف، آية (85).

[42]"معانى القرآن"، للفراء، ج2، ص54.

[43]"الكشاف"، للزمخشرى، ج 2، ص 498.

[44]"شرح المفصل"، لابن يعيش، ج 4، ص 364.

[45]انظر"شرح ابن عقيل" ، بهاء الدين عبدالله بن عقيل العقيلي ، ج1، ص 263- 265، تحقيق /محمد محيي الدين عبدالحميد، ط6، دارالفكر، بيروت ، 1974م.

[46]تخريج الشاهد/ البيت لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه ص85، وخزانة الأدب 3/ 406، 407، والدرر 1/ 477،وشرح المفصل 3/ 81, 8/ 135، والكتاب 2/ 329، ولسان العرب 10/ 354 "نطق"، 11/ 734 "وقل"، ومغني اللبيب 1/ 159، وهمع الهوامع 1/ 219.

[47]سورة الأعراف، آية (59).

[48]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 2، ص 348.

[49]"معانى القرآن وإعرابه"، للفراء، ج 1، ص 383.

[50]"الكتاب"، لسيبويه، ج 2، ص 329.

[51]سورة البقرة، آية (235).

[52]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 1، ص 210، والــ ج 2، ص 430.

[53] "المقتضب"، للمبرد، ج 2، ص 336.

[54]"توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، للمرادى، ج 2، ص 781.

[55]سورة البقرة: آية (235).

[56] "معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج1، ص 211.

[57]سورة البقرة: آية (235).

[58] "معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج1، ص 317.

[59] انظر: "النحو الوافى"، لعباس حسن، ج2، ص 247.

[60]تخريج الشاهد/ البيت لامرئ القيس في ديوانه ص122، وخزانة الأدب 1/ 152، 3/ 463، 4/ 484، 8/ 339، والخصائص 1/ 74، 2/ 317، 340، 3/ 96، والمقرب 2/ 205، وهمع الهوامع 1/ 54.

[61]"معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 1، ص 136، والــ ج 4، ص 275.

[62] انظر: "همع الهوامع"، للسيوطى، ج 1، ص 217. لم أجده فى كتبه.

[63]سورة البقرة، آية (54).

[64]انظر: "معانى القرآن وإعرابه"، للزجاج، ج 1، ص 136. لم أجده فى كتبه.

[65]انظر: "ضرائر الشعر"، لأبى الحسن على بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، ج 1، ص 94، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط 1، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، 1980م.

[66]انظر: "البحر المحيط"، لأبى حيان، ج 1، ص 333- 334. لم أجده فى كتبه.